الاقتصادية الصباح
العدد 1846 - السنة السابعة
الاحد 27 جمادى الآخرة 1435 - الموافق 27 أبريل 2014
Sunday 27 April 2014 - No.1846 - 7th Year

سلطنة عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 429 مليون ريال

طرحت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 429 مليون ريال عماني يبلغ متوسط سعر فائدتها 12. 0 بالمئة في حين يبلغ أعلى سعر فائدة مقبول 13. 0 في المئة.«الريال العماني يعادل 6 .2 دولار امريكي» واشارت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الـ21 من شهر مايو المقبل.

واوضحت النشرة ان سعر الفائدة على عمليات اعادة الشراء للفترة من الـ23 من شهر ابريل الجاري حتى الـ29 من الشهر نفسه هو واحد بالمئة.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني والتي تشارك فيها البنوك المرخصة فقط اداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي تهدف إلى إدارة السيولة في القطاع المصرفي والحفاظ على استقرار سوق المال.»

الأسهم القيادية استحوذت على نصيب الأسد من معدلات السيولة المتدفقة

«بيان» : خسائر متباينة لمؤشرات السوق وسط عمليات بيع بهدف جني الأرباح

■ استمرار ترقب المتداولين لإفصاح الشركات وتفاؤل بأن تأتي هذه النتائج ضمن النطاق الإيجابي

الأداء الاسبوعي

■ أداء البورصة اتسم بالتذبذب نتيجة حضور عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول

مؤشرات السوق			
		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
%	الأسبوع السابق	7,448.44	494.96	1,211.68
	الأسبوع ماقبل السابق	7,430.82	500.27	1,228.09
	التغير	17.62	-5.31	-16.41
	%	0.24%	-1.06%	-1.34%
%	الشهر السابق	7,572.8	483.13	1,175.11
	التغير	-124.37	11.83	36.57
	%	-1.64%	2.45%	3.11%
%	السنة السابقة	7,349.5	452.86	1,068.42
	التغير	98.94	42.10	143.26
	%	1.34%	9.30%	13.41%

حركة المؤشرات

■ المؤشر السعري أقفل مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,448.44 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.03 في المئة

نشاط التداول

■ سجلت ستة من قطاعات السوق تراجعاً وسجلت مؤشرات القطاعات الباقية ارتفاعاً

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول وبلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 637.41 مليون سهم

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك بعد تعرض العديد من الأسهم المدرجة إلى عمليات بيع بهدف جني الأرباح، خاصة تلك التي تمكنت من تحقيق ارتفاعات جيدة في الفترة السابقة وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، والتي استحوذت على نصيب الأسد من معدلات السيولة المتدفقة إلى السوق. وقد جاء ذلك في ظل استمرار ترقب المتداولون لإفصاح الشركات المدرجة عن البيانات المالية للربع الأول من العام الحالي، والتي سيبنون عليها توجهاتهم الاستثمارية في المرحلة المقبلة.

وأضاف التقرير هذا وقد اصدرت غرفة التجارة والصناعة خلال الأسبوع الماضي موجزا لأوضاع الاقتصاد الكويتي خلال عام 2013، حيث تطرقت فيه إلى التطورات المالية لشركات الاستثمار المحلية خلال العام، وأكدت الغرفة في تقريرها أن شركات الاستثمار لازالت تعاني من التداعيات الموجعة للأزمة الاقتصادية العالمية، فقد تراجعت الميزانية المجمعة لهذه الشركات من أعلى قيمة وصلت لها وهي 16.5 مليار دينار كويتي عام 2008، إلى 10.8 مليار دينار عام 2013؛ كما انخفض رصيد التمويلات الممنوحة لهذه الشركات خلال السنوات الأخيرة نتيجة قيامها بتسديد بعض التزاماتها إلى البنوك من دون الحصول على قروض أخرى، كما تراجع حجم الأصول المدارة للغير في شركات الاستثمار المحلية من 25.4 مليار دينار عام 2007، إلى 19.1 مليار دينار في 2013.

وتابع بالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تراجعت مؤشراته الثلاثة على إثر موجة البيع التي تعرض لها خلال معظم جلسات الأسبوع بهدف جني الأرباح، حيث تركزت الضغوط البيعية على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، وسط أداء اتسم بالتذبذب نتيجة حضور عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول أيضا. في المقابل، تمكن السوق خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع من تحقيق الارتفاع بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي شهدتها بعض الأسهم سواء القيادية أو الصغيرة، الأمر الذي حد من خسائر مؤشرات السوق الثلاثة على المستوى الأسبوعي.

وقال التقرير على الرغم من الخسائر التي منيت بها مؤشرات السوق خلال الأسبوع الماضي، إلا أنها تعتبر ضرورية ومطلوبة ومتوقعة، لاسيما في ظل الارتفاعات التي حققتها أسعار العديد من الأسهم القيادية في السوق منذ أواخر العام الماضي وحتى الآن.

وأوضح هذا ويمر السوق حالياً بفترة ترقب لنتائج الشركات للدرجة عن الربع الأول من العام الجاري، والتي بدأت بوادرها في الظهور بعد إعلان بعض الشركات والبنوك عن بياناتها المالية، وسط تفاؤل بأن تأتي هذه النتائج ضمن النطاق الإيجابي، خاصة في ظل الاستقرار الذي يشهده السوق منذ بداية العام.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 1.34 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.30 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 13.41 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,448.44 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 0.03 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 1.06 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 494.96 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,211.68 نقطة، بتراجع نسبته 1.34 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 11.56 في المئة ليصل إلى 27.05 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 32.26 في المئة، ليبلغ 255.71 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

واشار التقرير سجلت ستة من قطاعات السوق تراجعا في مؤشراتها خلال الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الباقية ارتفاعا. هذا وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث أقفل مؤشره عند 844.37 نقطة منخفضا بنسبة 3.44 في المئة. تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.20 في المئة بعد أن اغلق عند 1,115.39 نقطة، ثم جاء قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثالثة، والذي انخفض مؤشره بنسبة 2.06 في المئة، مقفلا عند 989.87 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع التأمين، والذي أغلق مؤشره عند 1,130.52 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.01 في المئة.

وبين في المقابل، جاء قطاع النفط والغاز في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1,205.97 نقطة مسجلا نموا بنسبة 1.66 في المئة، تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني، حيث أقفل مؤشره عند 1,190.66 نقطة مرتفعا بنسبة 0.58 في المئة، في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نموا نسبته 0.54 في المئة مقفلا عند مستوى 1,053.21 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع الرعاية الصحية، والذي أقفل مؤشره عند مستوى 1,084.38 نقطة مرتفعا بنسبة 0.19 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 637.41 مليون سهم شكلت 49.85 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 360.41 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.19 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 9.04 في المئة بعد أن وصل إلى 115.60 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.17 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 36.41 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.92 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 36.41 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 24.27 مليون د.ك. شكلت 17.95 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

في إطار إستراتيجيته لتعزيز تواجده في السوق المصرفية المصرية

«البنك الوطني» يطلق علامته التجارية الجديدة في مصر: «الكويت الوطني - مصر»

■ الصقر: العمل تحت اسم بنك الكويت الوطني- مصر يعكس ثقتنا بالسوق المصرفية المصرية وأهمية وجودنا فيها

الصقر وريشاني وحسن خلال المؤتمر الصحافي

■ ريشاني: مصر إحدى أبرز الأسواق التي تركز عليها إستراتيجية البنك الوطني الخارجية لكونها سوقا واعدة وتوفر فرصا قوية للنمو

اطلق بنك الكويت الوطني العلامة التجارية الجديدة للبنك الوطني المصري- عضو مجموعة بنك الكويت الوطني- تحت اسم «بنك الكويت الوطني- مصر»، وذلك في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز تواجده في السوق المصرفية المصرية.

وقد أطلق بنك الكويت الوطني العلامة التجارية الجديدة في مصر خلال مؤتمر صحفي عقده مؤخرا في المقر الرئيسي لبنك الكويت الوطني- مصر وتحدث فيه كل من الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني- مصر عصام جاسم الصقر، ورئيس مجموعة القروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني- مصر جورج ريشاني والعضو المنتدب للبنك الوطني المصري الدكتور ياسر حسن.

وقال الصقر إن إطلاق العلامة التجارية الجديدة للبنك الوطني المصري والعمل تحت اسم المجموعة الأم يعكس ثقتنا بالاقتصاد المصري وآفاق نموه بفضل ما يمتلكه من مقومات وأسس قوية، كما يؤكد أهمية السوق المصرية التي تمثل خيارا استراتيجيا طويل الأجل بالنسبة لمجموعة بنك الكويت الوطني.

وأكد الصقر أن الاقتصاد المصري يبقى من أبرز الاقتصادات العربية ويتمتع بآفاق إيجابية للنمو، وقد أظهر مناعة قوية في وجه التطورات التي شهدتها الساحة المصرية خلال السنوات الأخيرة. ويأتي قرار العمل تحت اسم بنك الكويت الوطني - مصر كترجمة لإستراتيجيتنا الرامية إلى تعزيز تواجدنا في مصر وتتويجا للمسيرة الناجحة التي استطاع البنك تحقيقها منذ دخولنا السوق المصرية في العام 2007.

وأشار الصقر إلى أن اسم بنك الكويت الوطني ارتبط بالجودة والثقة والأمان منذ تأسيسه كأول مصرف وطني وأول شركة مساهمة في دول الخليج، وذلك بفضل التزامه بأرقى معايير العمل المصرفي وتقديم أفضل الخدمات لعملائه وحرصه على بناء علاقات وثيقة معهم أساسها الثقة. كما أن العمل تحت اسم بنك الكويت الوطني من شأنه أن يعزز موقع البنك في مصر بفضل المكانة المرموقة التي يتمتع بها بنك الكويت الوطني على الساحة الإقليمية كأعرق مصرف خليجي وأحد أكبر المصارف العربية، إلى جانب سمعته العالمية كأحد أكثر البنوك أمانا في العالم وأعلاها تصنيفا بإجماع وكالات التصنيف العالمية.

بدوره، قال ريشاني إن تواجد بنك الكويت الوطني في مصر يمثل خيارا استراتيجيا طويل الأجل مبني على الثقة بالاقتصاد المصري وآفاقه الإيجابية، مشيرا إلى السوق المصرية تشكل إحدى أبرز الأسواق التي تركز عليها استراتيجية بنك الكويت الوطني الخارجية، لكونها سوقا واعدة وتوفر فرصا قوية للنمو.

وأضاف ريشاني أن بنك الكويت الوطني يتمتع باوسع شبكة فروع خارجية تصل إلى 170 فرعا منتشرة في 16 دولة و4 قارات حول العالم. ويحرص بنك الكويت الوطني على تكريس شبكته المصرفية العالمية لتقديم أفضل الخدمات لعملائه في كل سوق من هذه الأسواق. ويمثل هذا التحول الذي يشهده البنك الوطني المصري اليوم خطوة إلى الأمام في مسار تحقيق التكامل بين شبكة الفروع الدولية والشركات التابعة على نطاق مجموعة بنك الكويت الوطني. وسيمضي بنك الكويت الوطني- مصر قدما في استراتيجيته للنمو مع التركيز على تطوير خدماته الموجهة للأفراد والشركات على حد سواء، وذلك من خلال توفير الحلول التمويلية وطرح المنتجات المصرفية الرائدة والمبتكرة التي تلبي احتياجات مختلف العملاء.

من جهة ثانية، قال حسن إن البنك الوطني المصري يعمل منذ انضمامه إلى مجموعة بنك الكويت الوطني في العام 2007 وفق استراتيجية واضحة المعالم لتعزيز مكانتنا في السوق المصرية وتحقيق الرؤية التوسعية للبنك. ومنذئذ، يشهد البنك قفزة كبيرة في أدائه ونتائجه ويواصل تحقيق معدلات نمو تفوق متوسط القطاع المصرفي المصري، ولاسيما في السنوات الأخيرة ورغم التطورات وانعكاسها على بيئة الأعمال عموما. ويتبنى البنك الوطني المصري نموذج أعمال يتسم بالمرونة ويعتمد على المواءمة بين الدراسة المتعمقة للسوق المصرية واستيعاب التطورات العالمية وانعكاساتها من ناحية واحتياجات العملاء المتغيرة من ناحية أخرى. ونسعى إلى تعزيز هذا الأداء بالعمل باسم بنك الكويت الوطني بما يحمله من شهرة عالمية وإمكانيات وتطلعات لا حدود لها.

وأضاف حسن أنه في إطار التوسع والإنتشار الجغرافي المتميز لشبكة فروع البنك، قمنا منذ الإستحواذ بافتتاح 15 فرعا جديدا ليصل إجمالي عدد فروع البنك حاليا إلى 39 فرعا منتشرة بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية. كما افتتح البنك المقر الرئيسي الجديد في القاهرة الجديدة بما يعكس التزام البنك بتطوير خدماته ومنتجاته لخدمة عملائه على النحو الأفضل وليكون الأقرب إليهم.

صندوق النقد يدفع 225 مليون دولار لتونس

شعار صندوق النقد

قال صندوق النقد الدولي امس إنه اتم مراجعة لبرنامجه لإقراض تونس مما يفسح المجال لدفع شريحة قدرها 225 مليون دولار.

واضاف الصندوق إنه بهذه الشريحة يصل إجمالي ما حصلت عليه تونس في إطار البرنامج إلى حوالي 888.4 مليون دولار.

كان الصندوق وافق العام الماضي على دعم تونس بقرض لمدة عامين قيمته 1.78 مليار دولار. وفي المقابل وافقت تونس على سياسات اقتصادية تتضمن إبقاء عجز الميزانية تحت السيطرة.